

الورشة 05: إصلاح أساليب تسيير المرافق العمومية المحلية من خلال مقارنة عقلانية، اقتصادية وفعالة

الإشكالية:

- تزايد تطلعات المواطنين من أجل الوصول إلى خدمات حديثة ميسرة و بأفضل تكلفة.
- في مواجهة نقص الموارد البشرية والمالية و المادية الضرورية، تجد الجماعات المحلية نفسها غالبا غير قادرة على تسيير بعض المرافق العمومية و تميمها.
- معاينة تسيير غير فعال من قبل المؤسسات العمومية المحلية، والتي تفاقمت بسبب الصعوبات المالية، ومشاكل التعاقد مع البلديات و نقل الوسائل و المستخدمين.
- جودة المرافق العمومي ةلا تزال دائما دون الحد الأدنى مع ما يتوقعه و يطالب بها لمواطنون، بسبب البيروقراطية والروتين.
- عدم تكييف الإطار التشريعي و التنظيم مع التسيير المرن و الذكي.
- عدم وضوح المزايا و العيوب في اختيار نمط التسيير المناسب للمرافق العمومية من أجل أداء أفضل و اقتصادي و كفاء.
- التبذير و التكلفة المرتفعة في تسيير المرافق العمومية المحلية.
- لا يزال جزء كبير من البنى التحتية مغلقا و غير مستغل لأسباب مختلفة.
- نقص التحكم في المظاهر المختلفة للتكنولوجيات الجديدة.
- بالرغم من دمج تفويض المرافق العمومية في تنظيم الصفقات العمومية، إلا أن طرق التنفيذ المناسبة لا تزال غير متحكم من طرف الجماعات المحلية.

الأهداف:

- إدخال أساليب جديدة وفعالة في تسيير المرافق العمومية الجوارية .
- إصلاح أنماط تنظيم و مهام و سير المؤسسات العمومية المحلية من منظور اقتصادي.

- إدراج رؤية اقتصادية بغرض ترقية المرافق العمومية المربحة وذات جودة، لضمان التحسين الدائم للخدمات المقدمة.
- تكريس حق المواطنين في الحصول على المعلومات، وشفافية الإجراءات الإدارية و الحماية من التعسف في استخدام السلطة (رقابة أفضل للمواطن على الشؤون العمومية المحلية)
- تحسين جودة المرافق العمومية و شفافتها وأدائها واستدامتها من خلال تطوير الحلول الذكية.
- توضيح دور الفواعل المختلفة المسؤولة عن المرافق العمومية المحلية.
- تحديد مهام المرافق العمومية بوضوح للتحكم بشكل أفضل في مقاصدها وشروط تنفيذها.
- تعزيز حرية الاختيار من قبل المنتخبين لنمط التسيير وعكسه.
- تسليط الضوء على هذا الاختيار من خلال مقارنات موضوعية بين أنماط التسيير المختلفة و بين المتعاملين.
- بناء علاقات متوازنة من خلال شراكة مستدامة وأطراف فاعلة مسؤولة.
- ضمان شفافية التكاليف وتوزيع عادل لمكاسب الأداء.
- تحسين وتبسيط العمليات والإجراءات الإدارية وتكافؤ فرص وصول الجميع إلى المرافق العمومية.
- تحسين ظروف استقبال المواطنين و مواصلة محاربة البيروقراطية.
- تسريع وتعميم رقمنة تقديم الخدمات العمومية، وذلك بإزالة كافة القيود المفروضة.

مجالات المناقشة:

- إعادة تنظيم المرافق العمومية من أجل ضخ فعالية أكبر لنمط تسييرها بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات وعصرنة الخدمات الإدارية العمومية التي تقدمها الجماعات المحلية.
- توحيد الإجراءات القائمة و إنتاج المؤشرات التي يجب أن تبنى على أساسها المرافق العمومية المحلية من أجل وضع مطالب مشروعة لتحسين جودة الخدمة العمومية.

- تجسيد وسائل وأدوات سياسة ترشيد النفقات والاستغلال الأمثل للموارد المرتبطة بتسيير المرافق العمومية.
- وضع إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتسيير حديث وذكي للمرافق العمومية المحلية.
- التعاون ما بين البلديات والولايات بهدف توحيد الوسائل المخصصة لبعض المرافق العمومية.
-
- الأنماط الجديدة للتسيير المفوض للمرافق العمومية المحلية.
- توضيح العلاقات والروابط و"الواجهات" بين مختلف مستويات الحكوة المحلية وتنفيذ مبدأ التكامل لتنظيم الكفاءات المشتركة.
- تعبئة أدوات التقييم التقني والاقتصادي التي تسمح بالانتقال نحو معرفة التكاليف الكاملة، من خلال مقارنة قياس الأداء الحقيقي وشفافية وقابلة للمقارنة.
- التفكير في الخدمة ذات صلة بالنظام البيئي الإقليمي (المجتمع المدني، والفاعلين الاقتصادية، والمواطنون، والحركة الجمعوية) ومع الرهانات الخاصة للإقليم لخلق تجانسات جديدة وزيادة التأثير المحلي بشكل إيجابي.
- كيفية جعل الإدارة الإلكترونية فعلية من خلال التحول نحو نمط حوكمة تعاوني الذي يسمح بإزالة الطابع المادي للخدمات العمومية و تخفيف الأعباء البيروقراطية على المواطن والمتعامل الاجتماعي والاقتصادي.
- توحيد و مواءمة المقاربة الحكومية في مجال الإدارة الإلكترونية.